



قطر- رؤية اقتصادية

٢٠١٥



ملخص تنفيذي

(أ) المستجدات الأخيرة (2014)

- **واصل الاقتصاد التنويع السريع خلال عام 2014** حيث أدى الإنفاق الاستثماري الضخم إلى تسريع النمو بحوالي 6,5%، مدفوعاً بالنمو الكبير مزدوج الرقم في القطاع غير النفطي (11,9%) بينما تراجعت مخرجات المواد الهيدروكربونية (1,3%-) بسبب انخفاض إنتاج النفط والغاز ويمثل القطاع غير النفطي الآن ما يزيد على نصف الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
- **تباطأ التضخم قليلاً خلال عام 2014 إلى 3,0%** حيث أحدث تراجع أسعار الغذاء العالمية توازناً جزئياً في مقابل الارتفاع في أسعار الإيجارات الناجم عن الزيادة السكانية (التي تقدر بـ10,1% في عام 2014)
- انخفضت عائدات صادرات النفط والغاز مع هبوط أسعار النفط العالمية وانخفاض حجم صادراته، وأدى ذلك إلى **تقلص فائض الحساب الجاري إلى نسبة تقدر بـ26,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (8,30% في عام 2013)**
- **من المقدر أن ينخفض الفائض المالي إلى نسبة 8,0% من الناتج المحلي الإجمالي** في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015 (2015/2014) حيث عززت الحكومة الإنفاق الاستثماري في حين تراجعت العائدات على خلفية تدني أسعار وإنتاج النفط
- **نمت الأصول المصرفية** بنسبة 10,5% في عام 2014 بسبب النمو مزدوج الرقم في الاقراض للقطاع الخاص، الأمر الذي عوض بدرجة كبيرة الانخفاض في اقتراض القطاع العام، ونمت الودائع بنسبة 9,6% بفعل الزيادة الكبيرة في السكان وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي

(ب) توقعات الاقتصاد الكلي (2015 - 2017)

- **قطر في وضع جيد لمواجهة الانخفاض المؤقت في أسعار النفط** بفضل متانة أسس الاقتصاد الكلي
- **تتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** إلى 7,0% في عام 2015، وإلى 7,5% في عام 2016، وإلى 7,9% في عام 2017 مع استمرار الحكومة في الاستثمار بقوة في القطاع غير النفطي بينما يتوقع لمشروع برزان أن يحول النمو في قطاع النفط والغاز إلى معدل إيجابي خلال السنوات 2015-2017
- **يقدر لإجمالي التضخم أن يتباطأ إلى 2,5% في عام 2015** حيث يتوقع لتراجع أسعار الغذاء العالمية أن يحدث توازناً جزئياً في مقابل الزيادة في أسعار الإيجارات (مع انخفاض وزنها في سلة التضخم)، قبل أن يتسارع التضخم إلى 3,2% في عام 2016، وإلى 3,3% في عام 2017
- **يتوقع لفائض الحساب الجاري أن يتقلص إلى نسبة 4,6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، قبل أن يتعافى إلى نسبة 4,8% في عام 2016، وإلى نسبة 5,0% في عام 2017**، على نحو يعكس الانتعاش في أسعار النفط والنمو القوي في الواردات على خلفية الأنفاق الاستثماري الضخم والزيادة السكانية الكبيرة
- **يتوقع لانخفاض عائدات النفط والغاز وارتفاع الإنفاق الرأسمالي أن يؤدي إلى تحويل الحساب المالي إلى عجز بنسبة 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، و 3,4% في عام 2016، و 3,7% في عام 2017 مع تغيير السنة المالية للحكومة إلى سنة تقويمية ابتداءً من عام 2016**
- **من المنتظر أن ترتفع الأصول المصرفية بنسبة 10,0% في عام 2015، وبنسبة 11,0% في عام 2016، وبنسبة 12,0% في عام 2017**، مدفوعاً بدرجة كبيرة بتمويل المشاريع، بينما أن سيكون نمو القروض أقل من النمو في الودائع مع تراجع نسبة القروض إلى الودائع من 106% في عام 2015 إلى 105% في عام 2016، ثم إلى 104% في عام 2017

المحتويات

2	خلفية
3	المستجدات الأخيرة
6	توقعات الاقتصاد الكلي
9	المؤشرات الرئيسية
10	مطبوعات مجموعة بنك قطر الوطني
11	الشبكة الدولية لمجموعة بنك قطر الوطني

يوانس مونجارديني

رئيس قسم الاقتصاد

+974 4453 4412

joannes.mongardini@qnb.com

روري فايف

اقتصادي أول

+974 4453 4643

rory.fyfe@qnb.com

إحسان حُمان

اقتصادي

+974 4453 4423

ehsan.khoman@qnb.com

حمدة آل ثاني

اقتصادية

+974 4453 4646

hamda.althani@qnb.com

زياد داود

اقتصادي

+974 4453 4642

ziad.daoud@qnb.com

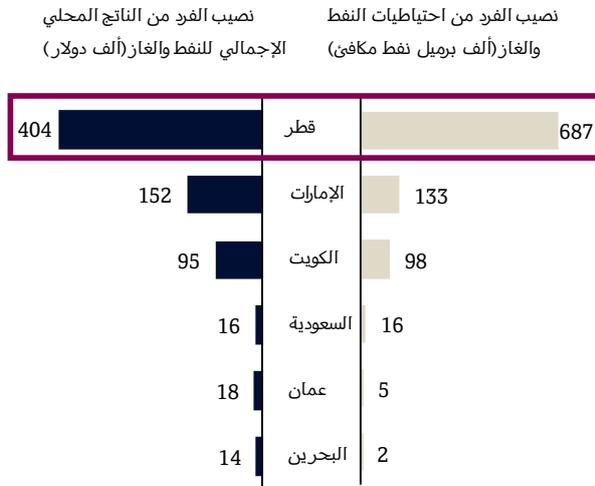
الفريق الاقتصادي

economics@qnb.com

الإغلاق التحريري: 15 فبراير 2015

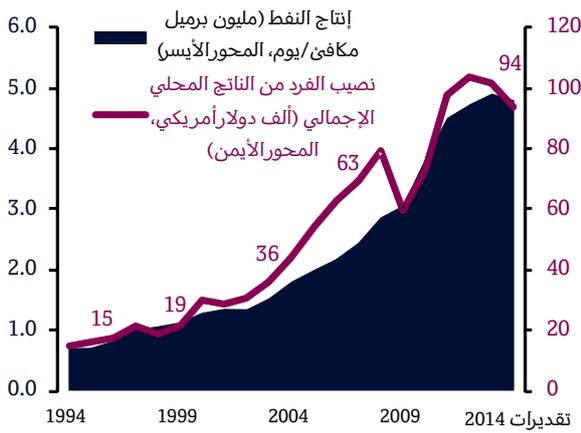
خلفية

نصيب الفرد من ثروة النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي (2013)



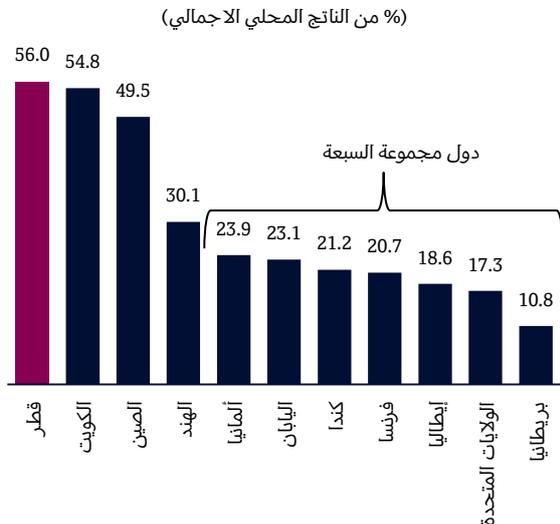
المصادر: بريتيش بتروليوم ومصادر محلية وتحليلات مجموعة QNB

إنتاج النفط والغاز ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي



المصادر: بريتيش بتروليوم ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات مجموعة QNB

الادخار القومي الاجمالي (تقديرات 2014)



المصادر: صندوق النقد الدولي وتحليلات مجموعة QNB

نصيب الفرد من ثروة قطر من النفط والغاز هو الأعلى في العالم

تملك دولة قطر ثروة هائلة من النفط والغاز خاصة بالقياس إلى صغر تعداد مواطنيها، فهي تملك ثالث أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد كل من روسيا وإيران، ويقدر بـ 872 ترليون قدم مكعب. وقد حققت الهيدروكربونات متوسط دخل بلغ 404 ألف دولار أمريكي لكل مواطن قطري في عام 2013 وهذا أعلى بكثير مما هو عليه في دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة. بالإضافة إلى احتياطات النفط الخام والمكثفات، فإن الاحتياطات المؤكدة لقطر من الغاز كانت تعادل حوالي 188 مليار برميل نفط مكافئ في عام 2013. وهذا بدوره يعادل 687 ألف برميل نفط مكافئ من الاحتياطات الهيدروكربونية لكل مواطن قطري. وبحسب معدلات الاستخراج الحالية، ستدوم احتياطات دولة قطر المؤكدة من الغاز لمدة 155 سنة أخرى واحتياطات النفط لمدة 33 سنة.

تطوير احتياطات قطر الضخمة من الغاز الطبيعي كان وراء تصاعد حجم ثروتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة

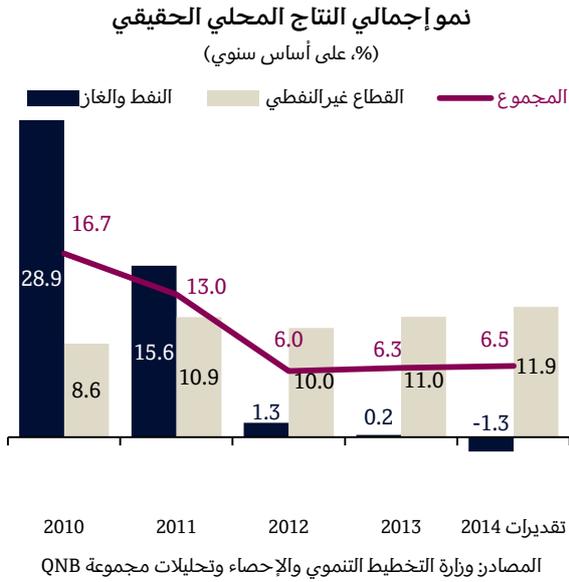
استثمرت دولة قطر بكثافة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وأصبحت أكبر دولة مصدرة له في عام 2006. وإذا أخذنا في الاعتبار صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب، فإن قطر هي ثاني أكبر مصدر للغاز في العالم بعد روسيا. وقد مكن تطوير القطاع النفطي دولة قطر من أن تصبح واحدة من أغنى دول العالم حيث بلغ نصيب الفرد حوالي 93,8 ألف دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014. وقد وصلت هذه المرحلة التي اتسمت بالنمو السريع في قطاع النفط والغاز الآن إلى ذروتها حيث قررت السلطات تعليق تطوير الغاز في حقل الشمال باستثناء مشروع برزان. ونتيجة لذلك، دخلت قطر مرحلة من تنويع النمو مدفوعاً بالتطوير في القطاع غير النفطي.

استطاعت قطر مراكمة ثروات ضخمة مكنتها من مواجهة الانخفاض في أسعار النفط والاستمرار في جهود التنويع الاقتصادي

بأعلى معدل للادخار في العالم (56,0% من الناتج المحلي الإجمالي)، تمكنت دولة قطر من خلق مصدات مالية وخارجية هامة لمواجهة الانخفاض في أسعار النفط ومواصلة عملية التنويع الاقتصادي. وقد تم إطلاق برنامج ضخم للاستثمار في البنية التحتية لتدعيم التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط والغاز وقاد ذلك إلى معدل نمو مزدوج الرقم في القطاع غير النفطي. وأصبحت قطاعات البناء والنقل هي المجالات الرئيسية للاستثمار بدلاً عن النفط والغاز ومن المتوقع أن تكتمل معظم هذه المشاريع قبل موعد استضافة كأس العالم لكرة القدم في عام 2022، مما سيدفع النمو في المدى المتوسط. وفيما بعد عام 2022، يتوقع لقطر أن تدخل مرحلة جديدة من النمو في رأس المال البشري تعتمد على اجتذاب وتطوير المهارات والمحافظة عليها. ووفقاً لرؤيتها الوطنية 2030، تهدف دولة قطر إلى تحويل نفسها إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

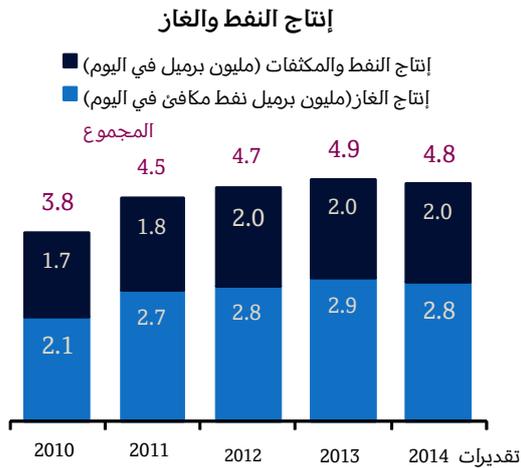
المستجدات الأخيرة (2014)

واصل الاقتصاد وتيرة التنويع السريع خلال عام 2014



تسارع نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تقدر بحوالي 6,5% خلال عام 2014 بفضل الإنفاق الاستثماري الكبير كان هذا النمو مدفوعا بالقطاع غير النفطي الذي واصل نموه برقم مزدوج (11,9%). بالمقابل، انخفض النمو في قطاع النفط والغاز بنسبة تقدر بحوالي 1,3% بشكل يعكس تراجع الإنتاج في الحقول الناضجة وإغلاق بعض محطات الغاز للصيانة. فيما يخص المصروفات، يقدر أن يكون الإنفاق الاستثماري قد بلغ نسبة 31,2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 مقارنة بنسبة 29,6% خلال عام 2013. وظلت حصة كل من الاستهلاك الخاص والحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام على حالها عند نسبة 14,0% و 13,9% على التوالي رغم أنها تبقى منخفضة نسبياً حسب المعايير الدولية. وانخفضت حصة صافي الصادرات إلى نسبة 40,8% خلال 2014 مقارنة بـ 43,9% في عام 2013. وأدى النمو السريع في القطاع غير النفطي وانخفاض الإنتاج في قطاع النفط والغاز وتراجع أسعار النفط إلى استحواذ القطاع غير النفطي على ما يقدر بـ 51,6% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2014.

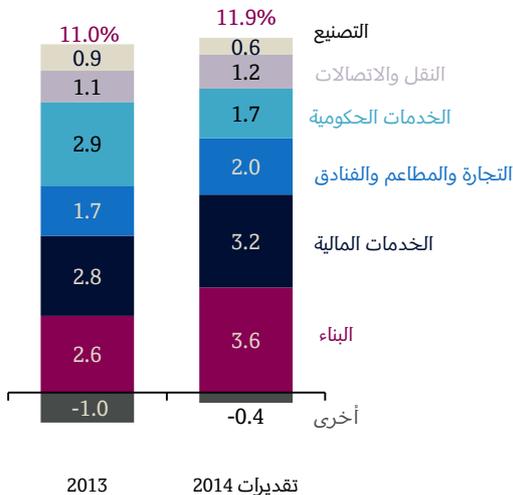
انخفض ناتج قطاع النفط والغاز على إثر تراجع الإنتاج



انخفض الإنتاج في قطاع النفط والغاز القطري في عام 2014 حيث تم إيقاف عمليات التنقيب في حقول غاز إضافية في حقل الشمال. وشهد إنتاج الغاز تراجعاً طفيفاً في عام 2014 بسبب الإغلاق المؤقت لبعض محطات الغاز للصيانة. في الوقت ذاته، تراجع إنتاج النفط الخام والمكثفات (المرتبطة بإنتاج الغاز) إلى متوسط 1,966 مليون برميل يوميا مما يعكس بلوغ حقول النفط مرحلة النضج والإغلاق الضروري لتطبيق تقنيات الاستخلاص المعزز للنفط. نتيجة لذلك، انخفض الإنتاج الكلي في قطاع النفط والغاز بنسبة تقدر بـ 1,3% في عام 2014 ليصل إلى 4,8 مليون برميل مكافئ في اليوم.

المصادر: بريتيش بتروليوم وتحليلات مجموعة QNB

المساهمة في نمو القطاع غير النفطي (% نمو والمساهمة بنقطة أساس)

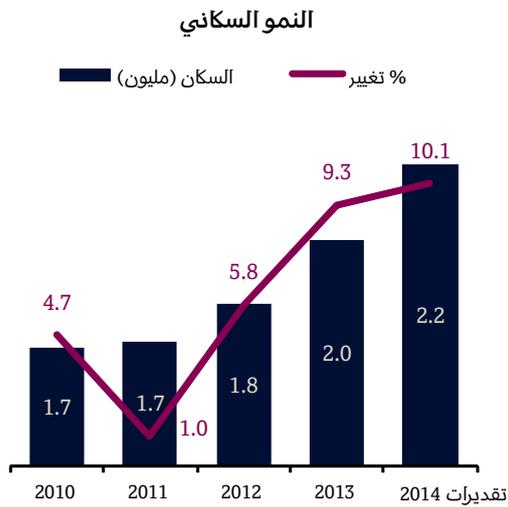


استمر قطاعا البناء والخدمات في قيادة نمو القطاع غير النفطي في 2014

يقدر أن تكون قطاعات البناء، والخدمات المالية والتجارة، والمطاعم والفنادق أكبر المساهمين في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2014. شهد قطاع البناء نمواً قوياً بفضل تنفيذ مشاريع كبرى في البنية التحتية كتطوير مدينة لوسيل ومدينة بروة والمدينة التعليمية. واستفادت قطاعات الخدمات المالية والتجارة والمطاعم والفنادق والخدمات الحكومية من النمو السريع في عدد السكان الذي زاد من توسع القطاع غير النفطي. وأعطت قطاعات النقل والاتصالات والتصنيع مساهمات إضافية لنمو القطاع غير النفطي حيث يواصل الاقتصاد مرحلة التنويع القوي.

يجذب الإنفاق الاستثماري الكبير موجة جديدة من العمالة الأجنبية

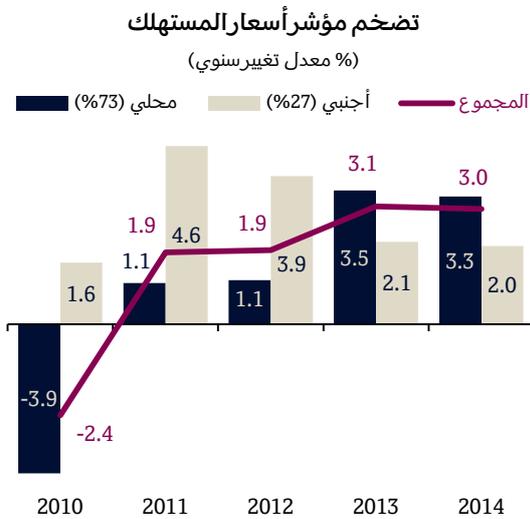
يقود الإنفاق الاستثماري الكبير إلى نمو سكاني مزدوج الرقم. وشهد عدد السكان نمواً يقدر بنسبة 10,1% في 2014 ليلبغ 2,21 مليون نسمة، وهو ما يعكس لحد كبير تدفق العمالة الأجنبية لشغل الـ 120 ألف فرصة عمل جديدة المستحدثة في قطر سنوياً. وتبلغ نسبة الأجانب ما يقدر بحوالي 86,3% من السكان و94,2% من القوة العاملة، بينما كانت نسبة البطالة في حدود 0,2% بحسب استبيان القوة العاملة للفصل الثالث من عام 2014. كما ارتفعت حصة النساء من عدد السكان إلى نسبة 26,3% حيث يرتفع عدد النساء العاملات القادمات إلى قطر إلى جانب ارتفاع عدد الموظفين الذي يجتذبون نحو قطر بصحة عائلاتهم. وبالرغم من ذلك، فإن التركيبة السكانية في قطر لا يزال يغلب عليها الأجانب الذكور من الشباب.



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات مجموعة QNB

استقر معدل التضخم نوعاً ما في 2014 حيث عوض انخفاض أسعار الغذاء العالمية عن ارتفاع أسعار الإيجارات

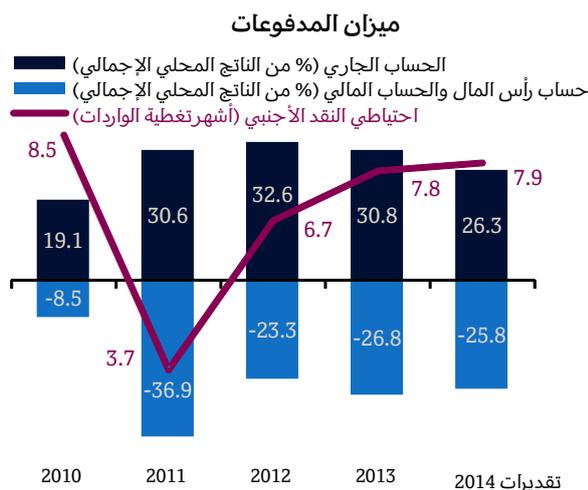
تباطأ مؤشر أسعار المستهلك إلى 3,0% في عام 2014 مقارنة بنسبة 3,1% في 2013. بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته ما بين 2009 و2010، ارتفعت أسعار الإيجارات بنسبة 7,0% في 2014 حيث كان النمو السكاني السريع الذي زاد من الطلب على السكن وراء هذا الارتفاع. وأدى ارتفاع أسعار الإيجارات (التي استحوذت بجانب الوقود والطاقة على نسبة 32,2% من سلة مؤشر أسعار المستهلك إلى حدود نهاية 2014، لكن تم تعديل النسبة وتخفيضها منذ ذلك الحين) إلى ضغوط تضخمية معتدلة. لكن تم تعويض هذا الارتفاع جزئياً من خلال استقرار تكلفة النقل والمواصلات. ونتيجة لذلك، تباطأ التضخم المحلي من نسبة 3,5% في 2013 إلى 3,3% في 2014. كما أن تراجع أسعار الغذاء العالمية أدى إلى مزيد من الاعتدال في التضخم الأجنبي.



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتحليلات مجموعة QNB

يُقدر أن يكون فائض الحساب الجاري قد تقلص بشكل طفيف في 2014 بسبب انخفاض أسعار النفط

يُقدر أن يكون فائض الحساب الجاري قد بلغ نسبة 26,3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014، بانخفاض طفيف عن 2013 (30,8%). وانخفضت أسعار النفط بحدّة خلال النصف الثاني من 2014 حيث نتج عن ذلك انخفاض سنوي كلي للأسعار بنسبة 8,2% في عام 2014. وأدى هذا، مترافقاً مع انخفاض حجم صادرات النفط بسبب نضج الحقول، إلى تراجع صادرات قطاع النفط والغاز بالمقابل ارتفعت الواردات بشكل سريع في 2014، مدفوعة بالإنفاق الاستثماري الكبير والنمو السكاني السريع. وهناك جزء من فائض الحساب الجاري يتم استثماره في الخارج عن طريق جهاز قطر للاستثمار، مما يؤدي إلى عجز في حساب رأس المال والحساب المالي يقدر بنسبة 25,8% من الناتج المحلي الإجمالي. ويُقدر أن يكون ميزان المدفوعات الكلي قد سجل فائضاً طفيفاً في عام 2014. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم احتياطي النقد الأجنبي إلى 7,9 من أشهر تغطية الواردات (43,2 مليار دولار أمريكي) بنهاية 2014، أعلى بكثير من مستوى الثلاثة أشهر من تغطية الواردات الذي يوصي به صندوق النقد الدولي بالنسبة للعمات ذات سعر الصرف الثابت.



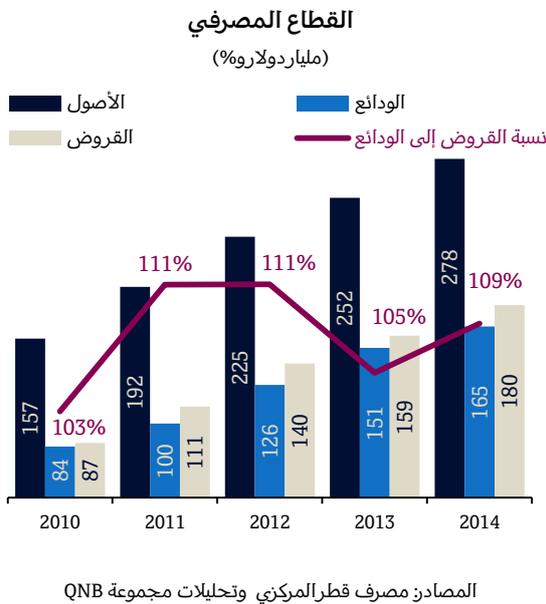
المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ومصرف قطر المركزي وتحليلات مجموعة QNB

من المتوقع أن ينخفض الفائض المالي في السنة المالية الحالية مع تراجع أسعار النفط



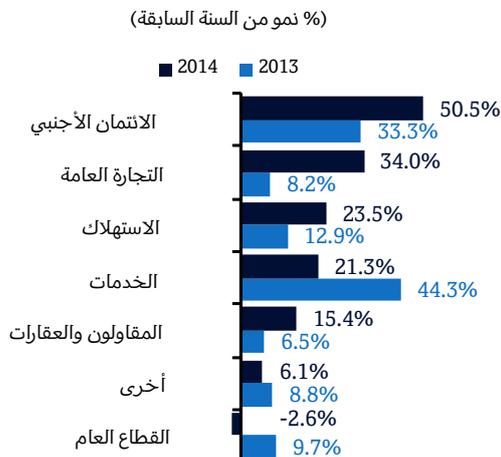
من المتوقع أن يتراجع الفائض المالي إلى 8,0% من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2015. فيالنظر إلى استناد الميزانية على سعرمتحفظ للنفط الخام بمستوى 65 دولارأمريكي للبرميل، تحققت ادخارات مهمة في الأشهرالقليلة الأولى من 2015/2014 لضمان فائض في الميزانية بنهاية السنة المالية على الرغم من انخفاض عائدات النفط والغاز ومن المنتظرأن تتراجع العائدات خلال ما تبقي من السنة المالية بسبب تراجع أسعار النفط وانخفاض الإنتاج. ومن المرجح أن يتم تعويض ذلك جزئياً من خلال تحويلات أرباح الشركات المملوكة للدولة وارتفاع التحصيلات الضريبية من الشركات على الدخل. ويُتوقع أن يصل الإنفاق إلى 32,0% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الحالية مما يعكس زيادة متوقعة بنسبة 45,8% في الإنفاق الرأسمالي. والذي يقابله انخفاض في مستوي الانفاق الجاري حيث تقوم الحكومة بترشيد مشتريات السلع والخدمات وكذا التحويلات.

واصل نمو الأصول المصرفية توسعه بمعدل مزدوج الرقم في 2014 بفضل الإقراض القوي للقطاع الخاص



نمت أصول القطاع المصرفي بنسبة 10,5% في عام 2014 بفضل ارتفاع الإقراض للقطاع الخاص الذي عوض عن تراجع القروض الممنوحة للقطاع العام. وكان نمو الأصول مدفوعاً بالنمو القوي في القروض (13,1% في 2014) بالرغم من تراجع الاقتراض من قبل القطاع العام. وكان نمو الودائع (9,6% في 2014)، المرتبط بالنمو السكاني المرتفع، أقل من نمو الائتمان. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع إلى 108,7% بنهاية 2014. وساعد كل من النمو الاقتصادي والإجراءات المتحفظة في الإقراض وارتفاع مستوى المخصصات والرقابة التنظيمية القوية على إبقاء القروض غيرالعامة منخفضة عند نسبة 1,7% من إجمالي القروض بنهاية 2014. ويظل متوسط نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك القطرية (12,8% من الأصول المرجحة بالمخاطر بنهاية 2014) أعلى من متطلبات بازل 3 المتمثلة في نسبة 12,5% والتي أقرها مصرف قطر المركزي في أبريل 2014.

نمو الائتمان المصرفي حسب القطاع



كان الائتمان الأجنبي أسرع القطاعات نمواً حيث زادت البنوك القطرية من الإقراض الدولي

بشكل عام، توسع الائتمان المصرفي بنسبة 13,1% في الاثني عشر شهراً إلى نهاية 2014. ارتفع نمو الائتمان الأجنبي بنسبة 50,5% وإن كان ذلك من قاعدة صغيرة، حيث زادت البنوك القطرية من الإقراض الدولي. كما تسارع نمو الإقراض إلى التجارة العامة والاستهلاك، مدفوعاً بالنمو السكاني. وارتفع الائتمان للمقاولين وشركات التطوير العقاري مع البدء في تنفيذ مشاريع كبرى حيث تم إرساء بعض العقود الضخمة. كما ظلت حصة الإقراض لقطاع الخدمات مهمة رغم تباطؤ معدل نموها. وأخيراً، فقد تقلص نمو الإقراض للقطاع العام بنسبة 2,6% حيث قللت الحكومة من اعتمادها على القروض المصرفية لتمويل مشاريعها الاستثمارية.

توقعات الاقتصاد الكلي (2015 - 2017)

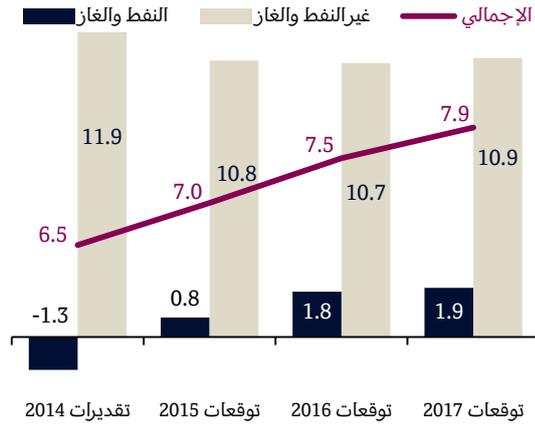
يُتوقع أن تتعافى أسعار النفط الخام على المدى المتوسط

أسعار خام برنت (دولار أمريكي للبرميل)



انخفضت أسعار خام برنت بما يزيد على النصف منذ شهر يونيو 2014. ويعزى الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى عاملين رئيسيين. العامل الأول هو التوقعات بتدهور للاقتصاد العالمي والتي أدت إلى ضعف الطلب المتوقع على النفط. أما العامل الثاني فهو الزيادة في معروض النفط العالمي، خاصة من النفط الصخري في الولايات المتحدة. وقد خلق هذان العاملان وفرة كبيرة في حجم المعروض في سوق النفط العالمية وسيستغرق استيعابه بعض الوقت. وسيغير هذا الوضع بخروج المنتجين الذين يستخدمون وسائل إنتاج عالية التكلفة من السوق بسبب عدم الجدوى الاقتصادية في ظل انخفاض أسعار النفط، ما سيققل العرض تماشياً مع الطلب العالمي. ولذلك فإننا نتوقع أن يكون انخفاض أسعار النفط مؤقتاً، مع حدوث انتعاش تدريجي في أسعار النفط من 56,2 دولار أمريكي للبرميل في عام 2015 إلى 64,1 دولار للبرميل في عام 2016 و 69,0 دولار للبرميل في عام 2017. وهذا يتماشى بشكل عام مع التوقعات التي بنيت في سوق العقود المستقبلية للنفط.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع (%)

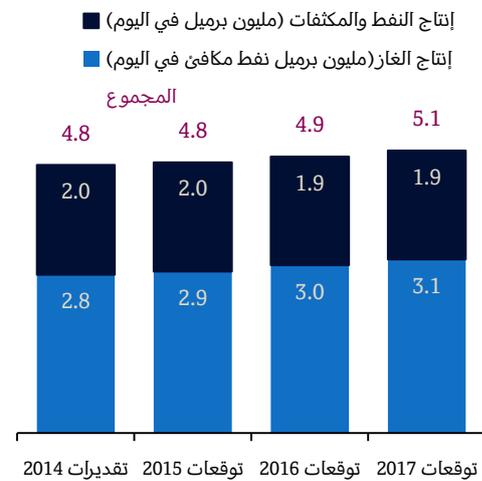


تعتبر قطر في وضع جيد لتحمل الانخفاض المؤقت في أسعار النفط بفضل متانة أسس اقتصادها الكلي

نتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 7,0% في عام 2015 وإلى 7,5% في 2016 و 7,9% في 2017. بفضل مواردها المالية المقدرة، فإن لدى قطر مصدات خارجية ومالية ضخمة لمواصلة تنفيذ برنامجها الاستثماري الطموح (انظر في الأسفل). وسيسهم ذلك بدوره في دفع نمو مزدوج الرقم في القطاع غير النفطي المدعوم أيضاً بالنمو السكاني القوي (7,0% في عام 2015 و 5,0% في عام 2016 و 4,0% في عام 2017). في غضون ذلك، نتوقع أن يكون النمو في قطاع النفط والغاز معتدلاً بسبب وقف عمليات تطوير الغاز في حقل الشمال ونضوح حقول النفط، باستثناء مشروع برزان.

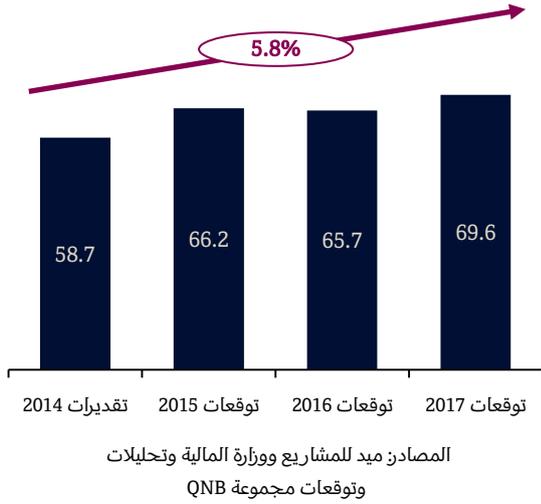
يُتوقع أن يدفع مشروع برزان النمو في قطاع النفط والغاز

إنتاج النفط والغاز

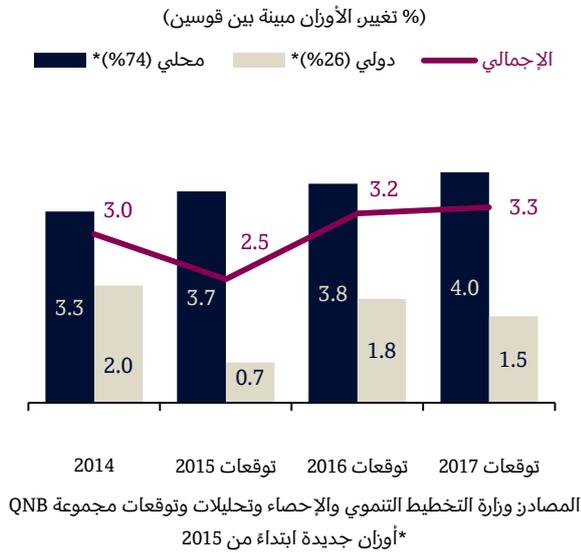


نتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط والغاز بنسبة 0,8% في عام 2015 و 1,8% في عام 2016 و 1,9% في عام 2017 على خلفية الإنتاج الإضافي للغاز من مشروع برزان الذي سيحدث توازناً في مقابل الإنتاج المستقر للنفط الخام والمكثفات. مشروع برزان الذي تبلغ قيمته 10,3 مليار دولار أمريكي هو مشروع لتطوير إنتاج الغاز في حقل الشمال يهدف زيادة الإنتاج للاستهلاك المحلي. ويشمل ذلك إنتاج الطاقة وتحلية المياه لتلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان. ويُتوقع أن يبدأ مشروع برزان الإنتاج في النصف الثاني من عام 2015 بعد الانتهاء من المرحلة 1 والمرحلة 2 في النصف الأول من عام 2015. ويزيادة تدريجية حتى 2017. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن ينمو إنتاج الغاز من حوالي 2,8 مليون برميل في اليوم في عام 2014 إلى 3,1 مليون برميل في اليوم في 2017. وفي نفس الوقت، يُتوقع أن يظل إنتاج النفط الخام والمكثفات مستقرًا بشكل عام عند 1,95 مليون برميل في اليوم خلال الفترة من 2015 إلى 2017.

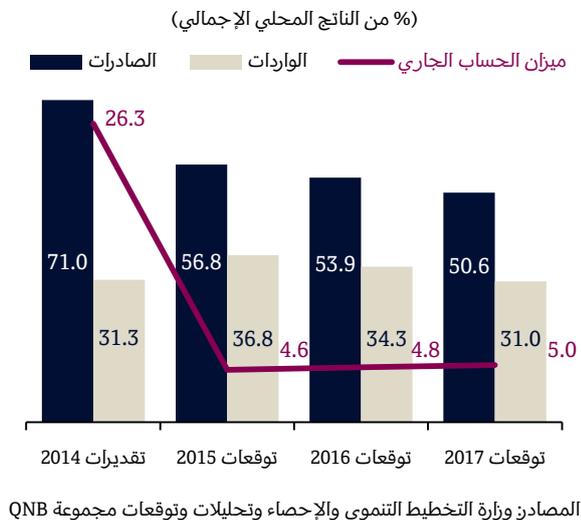
الإنفاق الاستثماري (مليار دولار أمريكي)



التضخم



ميزان الحساب الجاري



يُنتظر أن يُولد الإنفاق الاستثماري الضخم نمواً قوياً في القطاع غير النفطي

إن الحكومة ملتزمة بتنفيذ برنامجها الاستثماري الطموح على الرغم من الانخفاض المؤقت في أسعار النفط. خصصت الحكومة في موازنتها للعام المالي 2014-2015 إنفاقاً رأسمالياً يبلغ 182 مليار دولار أمريكي لغاية 2018. لا يشمل هذا الرقم قطاع النفط والغاز الذي يتوقع للاستثمارات السنوية فيه أن تبلغ 3,4 مليار دولار أمريكي في المتوسط في الفترة من 2015 إلى 2017. ويُتوقع أن يزيد الإنفاق الرأسمالي للحكومة تدريجياً من 30,2 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 37,1 مليار دولار أمريكي في عام 2017 بفعل زيادة الإنفاق على البنية التحتية. ويُتوقع أن يكون للانخفاض المؤقت في أسعار النفط تأثير طفيف على الاقتصاد، مع إلغاء أو تأجيل بعض مشاريع إنتاج البتروكيماويات (الكرعانة والسجيل). ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تزيد حصة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 51,6% في عام 2014 إلى 68,5% في 2017 على خلفية التنويع المستمر للاقتصاد.

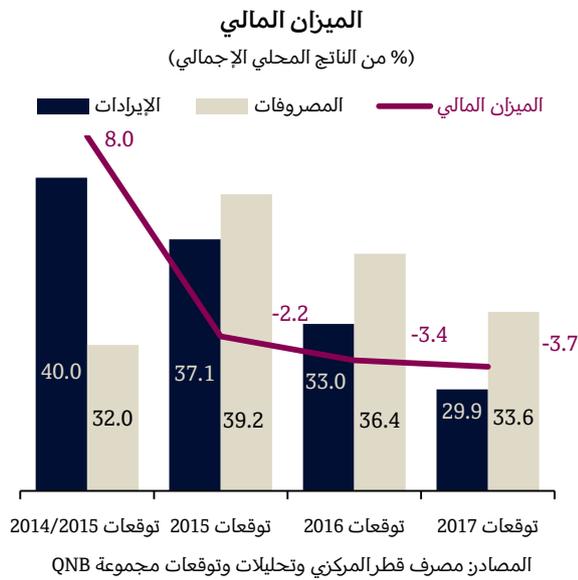
تدفق العمال الأجانب على البلاد سيضع ضغوطاً معتدلة على الأسعار المحلية

من المتوقع أن يدفع تنامي تعداد السكان معدل التضخم المحلي لأعلى، الأمر الذي سيحدث توازناً في مقابل تباطؤ التضخم الأجنبي. تتوقع أن يزيد النمو القوي في عدد السكان الطلب على المساكن، الأمر الذي سيرفع أسعار الإيجارات. إلا أنه قد تم مؤخراً تخفيض أوزان الإيجارات والوقود والطاقة من 32,2% إلى 21,9%. ونتيجة لذلك، فإننا نتوقع أن يرتفع التضخم المحلي من 3,7% في عام 2015 إلى 4,0% في عام 2017 في الأساس بفعل ارتفاع أسعار الإيجارات. وفي مقابل ذلك، من المرجح أن يتباطأ التضخم الأجنبي في عام 2015 مع انخفاض أسعار السلع العالمية بسبب ضعف الطلب العالمي وزيادة في إنتاج المحاصيل وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. ومن المتوقع لمنحنى الانخفاض في أسعار السلع العالمية أن يعكس اتجاهه في الفترة 2016-2017، مما سيؤدي إلى ارتفاع التضخم الأجنبي. عموماً، نتوقع أن يرتفع التضخم من 2,5% في 2015 إلى 3,2% في عام 2016 و3,3% في 2017. لكن هناك مخاطر من أن تؤدي الزيادة في الطلب المحلي إلى حدوث اختناقات في الامداد، الأمر الذي سيدفع التضخم المحلي إلى مستويات أعلى من توقعاتنا الأساسية.

يُتوقع أن يتقلص فائض الحساب الجاري على المدى المتوسط بسبب انخفاض أسعار النفط والنمو القوي في الواردات

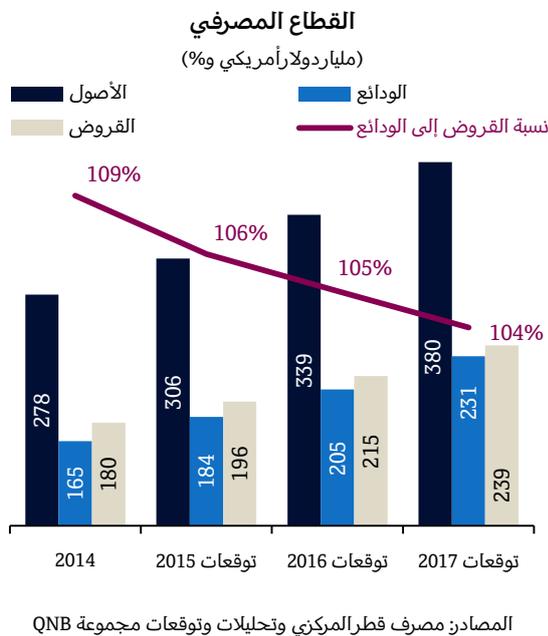
يُتوقع أن يتقلص فائض الحساب الجاري إلى 4,6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 قبل أن يتعافى إلى 4,8% في عام 2016 و 5,0% في 2017. ومن المتوقع أن تنخفض عائدات النفط والغاز بسبب انخفاض أسعار النفط ووقف تطوير حقول الغاز. وعلى الرغم من تعافي أسعار النفط في الفترة من 2016 إلى 2017، فإن حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن تستمر في الانخفاض بسبب النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للقطاع غير النفطي. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن ينمو الطلب على الواردات بقوة على خلفية ارتفاع الإنفاق الاستثماري والاستهلاك. وبشكل عام، يُتوقع أن يبقى الحساب الجاري في حالة فائض مع احتمال استثمار جزء من الفائض في الخارج، مما سيبتج عنه تدفق مستمر لرأس المال إلى الخارج خلال الفترة من 2015 إلى 2017. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن يبقى احتياطي النقد الأجنبي مستقرًا بشكل عام عند ثمانية أشهر من غطاء الواردات خلال نفس الفترة.

من المتوقع أن يؤدي انخفاض عائدات النفط والغاز والإنفاق القوي إلى عجز مالي في الفترة من 2015 إلى 2017



من المتوقع أن يؤدي انخفاض عائدات النفط والغاز والإنفاق الرأسمالي الكبير إلى إحداث عجز في الميزان المالي تبلغ نسبته 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 و 3,4% في 2016 و 3,7% في 2017. تخطط الحكومة لتغيير العام المالي ليكون متوافقاً مع العام التقويمي ابتداءً من موازنة عام 2016، حيث سيتم تمديد العمل مؤقتاً بموازنة العام المالي 2014-2015 لمدة تسعة أشهر لتغطية الجزء المتبقي من عام 2015. على الرغم من ذلك، ستسجل موازنة 2014-2015 الممددة والتي ستغطي 21 شهراً فائضاً مالياً. ويتوقع أن تهبط عائدات النفط والغاز مع تدني أسعار النفط وتراجع إنتاج النفط الخام. وسيتم التعويض عن جزء من هذا الهبوط بعائدات القطاع غير النفطي المدعومة بتحصيل أفضل لضرائب الشركات. وفيما يتعلق بالمصروفات، تتوقع أن يتزايد الإنفاق الرأسمالي تدريجياً خلال الفترة من 2015 إلى 2017، حيث أن الحكومة ملتزمة بالكامل بتنفيذ برنامجها الاستثماري. في غضون ذلك، يتوقع أن يستقر الإنفاق الجاري مع ترشيد الاستهلاك أكثر.

من المتوقع أن يستمر إقراض البنوك في النمو بسرعة مدعوماً بالنمو مزدوج الرقم في الودائع



يُتوقع أن ينمو إقراض البنوك بواقع 9,0% في عام 2015 و 10,0% في عام 2016 و 11,0% في 2017، مدفوعاً - بشكل متزايد - بقروض المشاريع والنمو السكاني. وسيدعم النمو في التسهيلات الائتمانية المحلية والاستثمارات نمو الودائع على المدى المتوسط. ويُرجح أن يكون الإقراض مدعوماً بالنمو مزدوج الرقم في الودائع، والذي سيبلغ 11,8% في المتوسط خلال الفترة 2015-2017، الأمر الذي يعكس النمو القوي في عدد السكان. ويُتوقع أن تنخفض نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى 104% بحلول عام 2017 مع تفوق نمو الودائع على نمو القروض. ومن المتوقع أن تظل القروض المتعثرة منخفضة خلال الفترة من 2015 إلى 2017، حيث ستعمل البيئة الاستثمارية القوية على دعم جودة الأصول. مستقبلاً، سيستمر انخفاض متطلبات تكوين المخصصات وكفاءة التكلفة في دعم ربحية البنوك.

مؤشرات الاقتصاد الكلي

توقعات	توقعات	توقعات	تقديرات	2013	2012	2011	2010	
2017	2016	2015	2014					
								مؤشر القطاعان الحقيقية
7.9	7.5	7.0	6.5	6.3	6.0	13.0	16.7	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
1.9	1.8	0.8	-1.3	0.2	1.3	15.6	28.9	القطاع النفطي
10.9	10.7	10.8	11.9	11.0	10.0	10.9	8.6	القطاع غير النفطي
229.9	204.0	177.9	207.0	203.2	190.3	169.8	125.1	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)
12.7	14.6	-14.0	1.8	6.8	12.1	35.7	27.9	النمو (%)
68.5	67.6	68.1	51.6	45.8	43.3	41.9	47.4	القطاع غير النفطي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
89.2	82.3	75.4	93.8	101.4	103.8	98.0	73.0	نصيب الفرد من الناتج المحلي (ألف دولار أمريكي)
3.3	3.2	2.5	3.0	3.1	1.9	1.9	-2.4	تضخم أسعار المستهلك (%)
4.0	3.8	3.7	3.3	3.5	1.1	1.1	-3.9	المحلي (74% من السلة) *
1.5	1.8	0.7	2.0	2.1	3.9	4.6	1.6	الأجنبي (26% من السلة) *
-3.7	-3.4	-2.2	8.0	15.5	11.4	7.8	2.7	الموازنة (% من الناتج المحلي الإجمالي) **
29.9	33.0	37.1	40.0	46.9	41.0	36.0	34.3	الإيرادات
33.6	36.4	39.2	32.0	31.3	29.7	28.2	31.6	الإيرادات
22.2	26.4	32.4	30.0	32.4	36.6	35.6	41.8	الدين العام
								القطاع المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
5.0	4.8	4.6	26.3	30.8	32.6	30.6	19.1	ميزان الحساب الجاري
19.5	19.6	20.0	39.7	43.9	46.4	45.9	38.6	ميزان السلع والخدمات
50.6	53.9	56.8	71.0	72.9	75.1	71.7	62.3	الصادرات
-31.0	-34.3	-36.8	-31.3	-29.0	-28.7	-25.8	-23.8	الواردات
-3.9	-4.4	-5.1	-4.9	-5.6	-6.4	-7.8	-10.3	ميزان الدخل
-10.6	-10.4	-10.3	-8.5	-7.5	-7.4	-7.5	-9.1	ميزان التحويلات
-4.8	-4.4	-2.7	-25.8	-26.8	-23.3	-36.9	-8.5	ميزان الحساب الرأسمالي والمالي
8.0	8.0	8.0	7.9	7.8	6.7	3.7	8.5	الاحتياطيات الدولية (تغطية الواردات)
71.5	80.6	90.7	79.6	82.7	83.9	76.1	87.4	الدين الخارجي
								المؤشرات النقدية
12.0	11.0	10.8	10.6	19.6	22.9	17.1	23.1	نمو النقد وشبه النقد
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	1.5	1.1	1.1	1.5	1.6	الفائدة بين البنوك (%، 3 شهور)
3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	سعر الصرف دولار أمريكي: ريال قطري (متوسط)
								المؤشرات المصرفية (%)
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	16.5	16.5	17.7	18.6	19.9	العائد على حقوق المساهمين
1.7	1.7	1.7	1.7	1.9	1.7	1.7	2.0	نسبة القروض المتعثرة
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	12.8	16.0	18.9	20.6	16.1	نسبة كفاية رأس المال
12.0	11.0	10.0	10.5	11.6	17.5	22.1	21.3	نمو الأصول
12.5	11.5	11.3	9.6	19.7	26.0	18.5	24.3	نمو الودائع
11.0	10.0	9.0	13.1	13.3	26.0	28.3	16.4	نمو الائتمان
103.6	105.0	106.5	108.7	105.4	111.3	111.3	102.8	نسبة القروض إلى الودائع
								بنود المذكرة
2.58	2.48	2.36	2.21	2.00	1.83	1.73	1.72	السكان (مليون)
4.0	5.0	7.0	10.1	9.3	5.8	1.0	4.7	النمو (%)
1,950	1,946	1,956	1,966	1,995	1,966	1,836	1,676	إنتاج النفط (1000 برميل في اليوم) ***
16.6	16.1	15.5	15.2	15.6	14.8	14.3	11.5	متوسط إنتاج الغاز الخام (مليار قدم مكعب في اليوم)
69.0	64.1	56.2	99.7	108.7	111.8	111.0	79.8	متوسط سعر خام برنت (دولار أمريكي/برميل)

المصادر: بلومبيرغ وبريتش بتروليم و صندوق النقد الدولي ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء ومصرف قطر المركزي وتوقعات مجموعة QNB

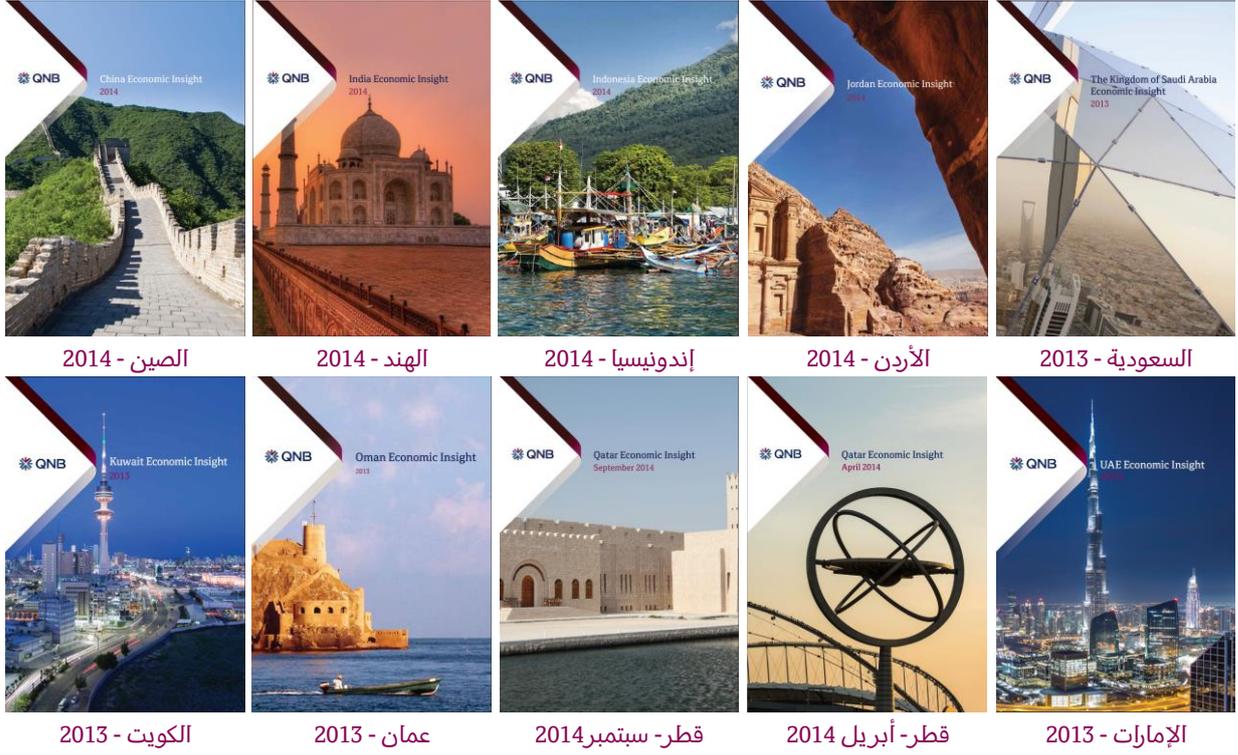
* أوزان معدلة اعتباراً من يناير 2015

** يستمر العام المالي حتى نهاية مارس 2015، ويتم بعد ذلك استخدام الأعوام المالية المتوافقة مع العام التقويمي

*** يشمل المكثفات وإنتاج النفط الخام

مطبوعات مجموعة بنك قطر الوطني

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



تقارير قطر

الراصد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

هل تتجه أسعار النفط نحو الانتعاش؟
استمرار تقلب التدفقات الرأسمالية نحو الأسواق الناشئة خلال 2015
كيف تعلم البنك المركزي الأوروبي أن يتعايش مع التيسير الكمي
تباطؤ الاقتصاد الصيني قد يزيد من انكماش أسعار السلع
الانكماش الكبير لعام 2015
معدلات التضخم في قطر ظلت معتدلة خلال عام 2014
لماذا تعاني التجارة العالمية من الركود؟
القطاع غير النفطي في قطر أصبح يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي
تهاوي العملة الروسية قد يقود إلى مشاكل إضافية
خمسة تنبؤات للاقتصاد العالمي في عام 2015
الاقتصاد القطري سيظل صامداً أمام تراجع أسعار النفط
انكماش الأسعار يشكل تهديداً لأسعار المنازل العالمية
انخفاض أسعار النفط يغير إطار المخاطر في الأسواق الناشئة
تساؤلات حول فعالية سياسة "أينوميكس" الاقتصادية
البحث عن الماس في إفريقيا جنوب الصحراء
برامج الاستثمار في قطر تستمر حتى لو تراجعت أسعار النفط لمستويات أكثر تدنياً

إبراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر، ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر. تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

الفروع والمكاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

الصين الطابق 9، غرفة 930 المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي، 100 سنشوري أفينو، منطقة بودونغ الجديدة، شانغهاي الصين الهاتف: + 8621 6877 8980 الفاكس: + 8621 6877 8981	لبنان شارع أحمد شوقي مبنى كاييتال بلازا ميناء الحصن سوليدار- بيروت لبنان الهاتف: +961 1 762 222 الفاكس: +961 1 377 177 QNBLebanon@qnb.com.qa	جنوب السودان جوبا ص.ب. 587 جنوب السودان QNBSouthSudan@qnb.com.qa
فرنسا 65 شارع دلينا 75116 باريس فرنسا الهاتف: +33 1 53 23 0077 الفاكس: +33 1 53 23 0070 QNBParis@qnb.com.qa	موريتانيا سبتي سنتر الخيمة 10 شارع مامادو كوناتي موريتانيا الهاتف: +222 45249651 الفاكس: +222 4524 9655 QNB Mauritania@qnb.com.qa	السودان طريق أفر يقيا - العمارات شارع رقم 9، ص.ب. 8134 السودان الهاتف: +249 183 48 0000 الفاكس: +249 183 48 6666 QNB Sudan@qnb.com.qa
إيران المكتب التمثيلي بناية نفاك - الطابق السادس وحدة 14 أفريقيا طهران إيران الهاتف: +98 21 88 889 814 الفاكس: +98 21 88 889 824 QNBIran@qnb.com.qa	عمان مبنى QNB منطقة MBD - مطرح مقابل مصرف عمان المركزي ص.ب. 4050 الرمز البريدي: 112، روي عمان الهاتف: +968 2478 3555 الفاكس: +968 2477 9233 QNB Oman@qnb.com.qa	المملكة المتحدة 51 شارع غروسفينور لندن W1K 3HH المملكة المتحدة الهاتف: +44 207 647 2600 الفاكس: +44 207 647 2647 QNB London@qnb.com.qa
الكويت برج العربية، شارع أحمد الجابر منطقة شرق ص.ب. 583 دسمان 15456 الكويت الهاتف: +965 2226 7023 الفاكس: +965 2226 7031 QNBKuwait@qnb.com.qa	سنغافورة ثري تيماسيك أفينو 01-27، برج سينتنيبال سنغافورة 039190 سنغافورة الهاتف: +65 6499 0866 الفاكس: +65 6884 9679 QNB Singapore@qnb.com.qa	اليمن مبنى QNB شارع الزيري ص.ب. 4310 صنعاء اليمن الهاتف: +967 1 517517 الفاكس: +967 1 517666 QNB Yemen@qnb.com.qa

شركات QNB التابعة والزميلة

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +213 2191881/2
الفاكس: +213 21918878

العراق

مصرف المنصور
شركة زميلة
ص.ب. 3162
مكتب بريد العلوية
منطقة الوحدة بغداد
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514

سويسرا

QNB Banque Priv'ee
3 شارع الألب
ص.ب. 1785
1211 جنيف 1 مونت بلانك
سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071

البحرين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +973 17225227
الفاكس: +973 17227225

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة زميلة
ص.ب. 7693
الرمز البريدي 11118 عمان
الأردن
الهاتف: +962 6 5200400
الفاكس: +962 6 5678121

سورية

QNB سورية
شارع بغداد
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: +963 11-2290 1000
الفاكس: +963 11-44 32221

مصر

QNB الأهلي
دار شامبليون
5 شارع شامبليون، مركز المدينة 2664
القاهرة
مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
Info.QNBAA@QNBALAHLI.COM

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب. 9045، البرقاء
بنغازي
ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
www.bed.ly

تونس

QNB - تونس
شركة زميلة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080 رمز بريد تونس
تونس
الهاتف: +216 7171 3555
الفاكس: +216 7171 3111

الهند

QNB (India) Private Limited
802 تي سي جي - المركز المالي
مجمع باندر كيرلا،
شرق باندر
مومباي 400051
الهند
الهاتف: +91 22 26525613

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي
شركة زميلة
ص.ب. 4449 دبي،
شارع الرقة، الديرة
الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 04 2275265
الفاكس: +971 04 2279038

إندونيسيا

برج QNB إندونيسيا، 18 بارك
جي أي. جندزال سودريمان كاف.
53-52 جاكارتا 12190
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
qnbkesawan.co.id

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
ص.ب. 22310 الدوحة
قطر
الهاتف: +974 4468 2812
الفاكس: +974 4468 2616